



**دوليّة إِبْرَاهِيم
حكومة الاتّقاد الوطني**

قرار وزير العدل رقم ١٥٣ لسنة ٢٠١٥م بشأن تعين مأذون شرعى

خداوه العدل

وزیر العدل

- بعد الإطلاق على الإعلان الدستوري وتعديله.

- وعلى، الـ قانون رقم (10) لـسنة 1989م بشـ أن أحكام الزواج والطلاق وتعديلاته .

- على، القانون رقم (12) لسنة 2010م بإصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .

- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014م بشأن إعلان حالة النفير

والتع بئة العامة وتكتيف رئيس حكومة إنقاذ وطني .

وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014م بشأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني .

- على قرار مجلس الوزراء رقم(50) لسنة2012م باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة

العدل و ت ظيم جه ازها الإداري.

- وعلى قرار مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطني رقم (1) لسنة 2014 بشأن تكليف وزراء ب مباشرة إعمالهم.

- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة للعدل "سابقاً" رقم 2 لسنة 1372هـ، بشأن لائحة المأذونين وتعديلاته.

• وعلى كتاب السيد /رئيس محكمة الازواية الابتدائية رقم (377/2014) المؤرخ في 30/3/2014م .

- وعلى كتاب السيد /رئيس فرع وزارة العدل الازاوية رقم (910) المؤرخ في 30/3/2014م.

وعلى م_____ا عرضه السيد/ مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

33

٥٦١-(١)-

عنـ السـدـ عـبـد الرـحـيم الطـاهـر كـرـيم مـأـذـونـا شـرـعـيـا بـنـطـاقـ مـحـكـمـةـ الزـاوـيـةـ الـابـتدـائـيـةـ

ووحد دئس المحكمة دائرة اختصاصه.

83-(2)-8

يُعْلَمُ بِهَذَا الْفَرَارِ مِنْ تَارِيخِ صِدْرَوَهُ ، وَعَلَى الْجَمِيعِ اتِّخَاصَاتِ الْمُخْتَلِفِينَ.

مُصطفى إِمْرَأُ الْقَلِيل

وزير العدل



Page 201

17

صالحة *****

